جدوى للإستثمار
Jadwa Investment

يوليو 2013

الناتج المحلي الإجمالي الربعي:
تباطؤ القطاع النفطي يسهم في انخفاض النمو الكلي في الربع الأول لعام 2013

- بالقيمة الحقيقية نما الاقتصاد السعودي بنسبة 2,1 بالمائة في الربع الأول لعام 2013 مقارنة بالربع المماثل من عام 2012. ويعتبر هذا النمو هو الأضعف منذ الربع الأول لعام 2011.

- توزع التباطؤ بصورة متعادلة على جميع قطاعات الاقتصاد، حيث سجل قطاع واحد فقط هو القطاع الحكومي نمواً أسرع من مستوى النمو في الربع الرابع من عام 2012. ومع ذلك، نمت جميع القطاعات باستثناء قطاع النفط.

- نتوقع أن يسجل النمو الاقتصادي على أساس سنوي المزيد من التراجع في الربع الثاني بسبب انخفاض نمو إنتاج النفط. أما بقية قطاعات الاقتصاد فستفيد من المعطيات القوية للاقتصاد المحلي.

أظهرت بيانات نشرتها مصلحة الإحصاءات العامة نمو الناتج الإجمالي المحلي الفعلي للربع الأول من العام بنسبة 2,1 بالمائة مقارنة بـ 4,4 بالمائة للربع السابق و 6,6 بالمائة للربع المماثل من العام الماضي. في الحقيقة، يعتبر هذا النمو هو الاضعف منذ الربع الأول لعام 2011. وقد توزع التباطؤ بصورة معتدلة على معظم القطاعات، حيث سجل قطاع واحد فقط هو قطاع الخدمات الحكومية نمواً أسرع من مستوى نموه خلال الربع الرابع لعام 2012. ورغم ذلك، نمت جميع قطاعات الاقتصاد باستثناء قطاع النفط. شكّل القطاع الخاص غير النفطي المحرك الرئيسي للنمو في الربع الأول، حيث ساهم بـ 2,6 نقطة مئوية (الشكل 1). ارتفعت مساهمة القطاع الحكومي إلى 0,9 نقطة مئوية في الربع الأول مقارنة بـ 0,5 بالمائة في الربع السابق. وأخيراً، تراجعت مساهمة قطاع النفط إلى 1,4- نقطة مئوية بسبب تراجع إنتاج النفط.

نما الناتج الإجمالي غير النفطي بنسبة 4,4 بالمائة على أساس المقارنة السنوية مقارنة بـ 6,1 بالمائة للربع السابق و 4,8 بالمائة للربع المماثل من العام الماضي. رغم أن القطاع الخاص غير النفطي يمثل المحرك الرئيسي للقطاع غير النفطي، إلا أن مساهمته ومستوى نموه بدأ يعودا إلى وضعهما الطبيعي

شكل 1: انكماش قطاع النفط أدى إلى انخفاض النمو

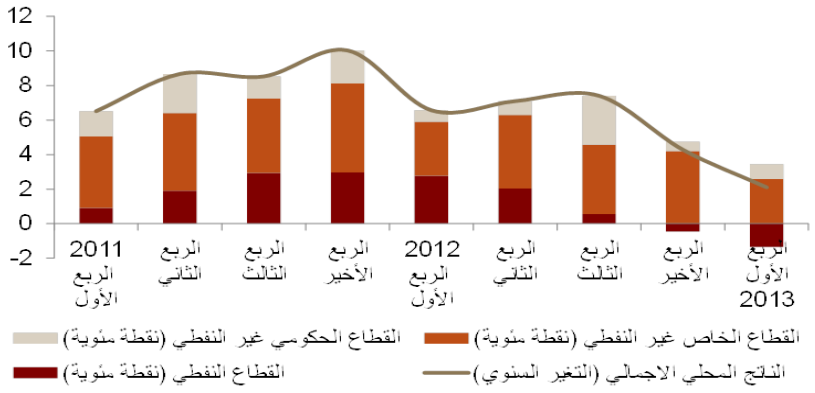

نمو الناتج المحلي الإجمالي الفعلي
(نسبة مئوية)

	التغير الربعي	التغير السنوي
الربع الأول- 2013	1,3	2,1
الربع الأخير - 2012	0,2	4,4

مقارنة النمو الاقتصادي في المملكة بدول أخرى
(الربع الأول– 2013؛ التغير السنوي)

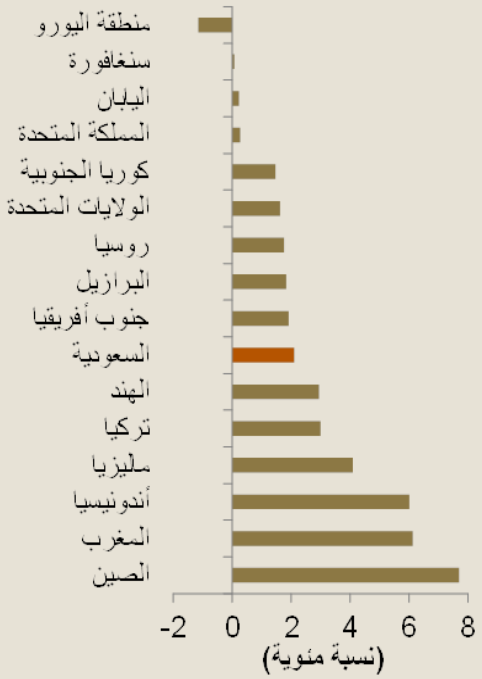

للمزيد من المعلومات يرجى الاتصال على:

د. فهد التركي
رئيس الدراسات والأبحاث
falturki@jadwa.com
الإدارة العامة:
الهاتف 1111-279 11 966+
الفاكس 1571-279 11 966+
صندوق البريد 60677، الرياض 11555
المملكة العربية السعودية
www.jadwa.com

سجل النمو أدنى مستوى ربعي في الربع الأول...

...وتوزع التراجع على معظم القطاعات...

...لكن جميع قطاعات الاقتصاد غير النفطي سجلت نمواً.

حيث بدأ تأثير الحوافز المالية التي أطلقتها الحكومة عام 2011 يتناقص تدريجياً. نما القطاع الخاص غير النفطي بنسبة 4,3 بالمائة على أساس المقارنة السنوية في الربع الأول مقارنة بنمو 5,1 بالمائة على أساس المقارنة الربعية. ورغم هذا التباطؤ في النمو، فإننا نتوقع أن يحافظ القطاع الخاص على مستوى النمو الحالي مدعوماً بقوة الطلب المحلي وزيادة القروض المصرفية واستثمارات القطاع العام.

نما القطاع الحكومي غير النفطي بنسبة 4,9 بالمائة على أساس المقارنة السنوية، مسجلاً أعلى نمو بين القطاعات خلال الربع الأول. وجاء معظم ذلك النمو من انتعاش قطاع الخدمات الحكومية الذي ارتفع بنسبة 5,7 بالمائة على أساس سنوي. ويرجح أن تبقى مساهمة قطاع الخدمات الحكومية في النمو الاقتصادي الكلي قوية خلال ما تبقى من العام، حيث تؤدي الإصلاحات الأخيرة في سوق العمل وتطبيق قانون العمل إلى زيادة الطلب على الخدمات الحكومية. كذلك نتوقع أن ينعكس هذا النمو في الخدمات في شكل زيادة في الإيرادات غير النفطية التي تدعم ميزانية الدولة.

ساهم نمو الخدمات الحكومية في النمو القوي الذي حققه القطاع الحكومي.

أدى انخفاض انتاج النفط إلى سحب نمو قطاع النفط إلى المنطقة السلبية.

انكمش قطاع النفط بنسبة 6,3 بالمائة (الشكل 4)، وهي أدنى نتيجة ربعية طيلة الفترة التي تتوفر فيها بيانات بهذا الخصوص (بدأ نشر البيانات عن النمو الربعي للناتج الإجمالي الفعلي منذ 2010). وقد تأثرت هذه النتيجة بالتغير في حجم إنتاج النفط، الذي تراجع بنسبة 7,9 بالمائة خلال نفس الفترة. نتيجة لذلك، تراجعت مساهمة قطاع النفط في الناتج الإجمالي الفعلي ككل إلى 19,6 بالمائة مقارنة بـ 21,3 بالمائة قبل عام. وبما أنه يرجح أن يرتفع إنتاج النفط تدريجياً خلال شهور الصيف بسبب ارتفاع الطلب المحلي، فإن التأثير السلبي لانخفاض انتاج النفط على نمو الناتج الإجمالي ككل سيتراجع خلال الأرباع القادمة.

شكل 2: مكونات نمو الناتج المحلي الإجمالي الفعلي

	التغير كنسبة مئوية (الربعي)				التغير كنسبة مئوية (السنوي)			
	2012	2012	الربع الأول– 2013		2012	2012	الربع الأول– 2013	
	ربع أول	ربع رابع	التغير الربعي	المساهمة (ن م)	ربع أول	ربع رابع	التغير السنوي	المساهمة (ن م)
قطاع النفط	0.6	-3.4	-3.2	-0.7	13.3	-2.1	-6.3	-1.4
القطاع غير النفطي	6.7	1.1	2.7	2.1	7.1	6.1	4.4	3.5
القطاع الخاص	14.4	0.2	8.1	4.7	7.9	7.6	4.3	2.6
القطاع الحكومي	-13.3	3.8	-12.0	-2.6	4.5	2.5	4.9	0.9
حسب القطاعات								
الزراعة	24.1	-9.3	21.3	0.6	2.7	2.2	1.0	0.0
التعدين والمحاجر	1.8	-3.8	-0.3	-0.1	13.8	-2.3	-6.3	-1.3
نصيب النفط الخام والغاز الطبيعي منه	1.2	-3.6	-0.9	-0.2	14.1	-2.6	-6.7	-1.3
الصناعة	11.8	0.4	2.5	0.4	12.0	6.0	2.6	0.4
الكهرباء والغاز والمياه	-16.8	-30.2	-17.4	-0.4	8.5	3.5	2.8	0.0
التشييد والبناء	17.5	-3.8	7.8	0.6	10.4	10.3	6.7	0.5
تجارة الجملة والتجزئة	15.0	9.0	11.0	1.4	7.2	8.9	6.9	0.9
النقل والاتصالات	15.8	7.2	2.8	0.3	10.2	10.8	2.4	0.2
القطاع المالي	13.0	0.3	9.2	1.2	3.5	5.5	3.0	0.4
الخدمات الشخصية	7.6	-0.9	3.7	0.1	5.3	5.7	3.3	0.1
الخدمات الحكومية	-20.6	3.8	-16.4	-2.7	2.8	0.6	5.7	0.7
الناتج المحلي الاجمالي الفعلي	**5.2**	**0.2**	**1.3**	**1.3**	**8.3**	**4.4**	**2.1**	**2.1**

سجل قطاع التجزئة أفضل معدلات النمو بسبب قوة الاستهلاك المحلي.

رغم تسجيل معظم القطاعات نمواً إيجابياً على أساس المقارنة السنوية في الربع الأول، إلا أن أداءها جاء متبايناً (الأشكال 2 و 3 و5). كما هو متوقع، جاء قطاع **تجارة الجملة والتجزئة** كأسرع القطاعات نمواً (6,9 بالمائة)، وإن كان بوتيرة أقل مما كان عليه في الأرباع الثلاثة الماضية. وسيحافظ قطاع التجزئة على الأرجح على نمو قوي خلال الأرباع القادمة، كما يدل على ذلك ارتفاع قيمة السحوبات النقدية من أجهزة الصرف الآلي وكذلك قيمة معاملات نقاط البيع خلال الفترة من بداية العام وحتى مايو. وحل ثانياً قطاع **التشييد والبناء**، بنسبة نمو 6,7 بالمائة على أساس سنوي مقارنة بـ 4,7 بالمائة لنفس الربع من عام 2012. ويعود ذلك النمو إلى النشاط الضخم في تشييد البنى التحتية والتطوير العقاري التجاري وبصورة متزايدة المشاريع الإسكانية. ويتوقع أن تؤدي المبالغ الضخمة التي تخصصها الحكومة للإنفاق على توفير المساكن في مقابل الطلب المتزايد إلى الإبقاء على قطاع التشييد والبناء كأحد أسرع القطاعات نمواً خلال السنوات القليلة القادمة.

جاء قطاع التشييد في المرتبة الثانية من حيث سرعة النمو.

التغيرات الموسمية دفعت بنمو قطاع المرافق العامة إلى الأسفل...

على أساس المقارنة السنوية تباطأ النمو في قطاعات **المرافق العامة والصناعة والنقل والاتصالات** جميعها مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي. بالنسبة لقطاعي المرافق العامة (الكهرباء والغاز والمياه) والنقل والاتصالات يعود تباطؤ النمو جزئياً إلى تأثير المقارنة بمستوى سابق مرتفع، حيث نما قطاع المرافق العامة بنسبة 2,8 بالمائة في الربع الأول من العام مقارنة بـ 8,5 بالمائة لنفس الفترة من العام الماضي وكذلك نما قطاع النقل والاتصالات بنسبة 2,6 بالمائة مقارنة بـ 8,6 لنفس الفترة العام الماضي. أما التباطؤ في قطاع الصناعة الذي نما بنسبة 2,6 بالمائة فربما يعكس تراجع الطلب من الخارج.

...بينما تأثر القطاع الصناعي بتراجع الطلب الخارجي.

على أساس ربعي، نما الاقتصاد بنسبة 1,3 بالمائة...

على أساس المقارنة الربعية نما الاقتصاد بنسبة 1,3 بالمائة مقارنة بـ 0,2 بالمائة للربع السابق. وجاء معظم هذا النمو من القطاع الخاص غير النفطي الذي زاد بنسبة 8,1 بالمائة، بينما انكمش قطاعي النفط والحكومة بنسبة 3,2 بالمائة و 12 بالمائة على التوالي.

...مدعوماً بنمو قوي في القطاع الخاص...

سجل قطاعان نمواً على أساس ربعي برقم من خانتين في الربع الأول، أولهما هو قطاع الزراعة (4 بالمائة من الناتج الإجمالي المحلي) الذي سجل أعلى نمو ربعي بلغ 21,3 بالمائة نتيجة لنمط موسمي، وثانيهما هو قطاع تجارة الجملة والتجزئة الذي نما بنسبة 11 بالمائة. بالنسبة لمعظم قطاعات الاقتصاد الأخرى، جاء النمو الربعي متأثراً بعوامل موسمية. فهناك نمط موسمي إيجابي أثر على قطاع التشييد الذي نما بنسبة 7,8 بالمائة مقارنة بانكماش بنسبة 3,8 بالمائة في الربع السابق. وعلى الجانب الآخر، سجل قطاع المرافق العامة أكبر تراجع في النمو خلال الربع الأول (17,4- بالمائة). وهذا التراجع متوقع بطبيعة الحال في ظل الانخفاض الموسمي في الطلب على الكهرباء بالنسبة لشريحتي المساكن والمراكز التجارية خلال فصل الشتاء.

...لكن قطاعات النفط والمرافق العامة والخدمات الحكومية سجلت نمواً سلبياً.

شكل 3: مساهمة مختلف القطاعات في نمو الناتج الإجمالي الفعلي

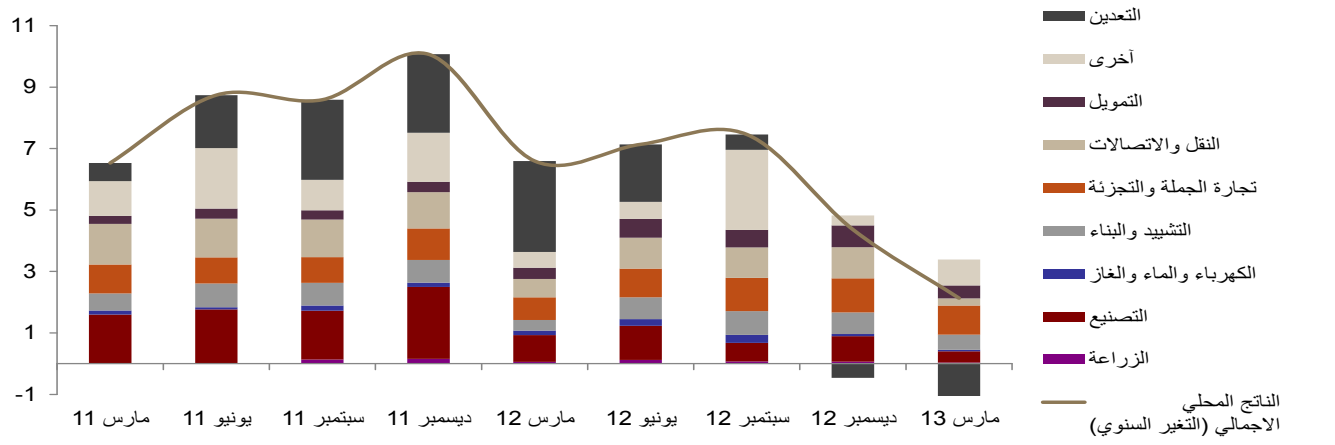

نتوقع أن يتراجع النمو الاقتصادي على أساس سنوي قليلاً في الربع الثاني...

...بسبب تراجع النمو في إنتاج النفط....

...لكن قطاعات الاقتصاد الأخرى ستستفيد من متانة المعطيات المحلية.

نتوقع أن يأتي الأداء الاقتصادي متبايناً لما تبقى من العام. من ناحية، يرجح أن تبقى مساهمة إنتاج النفط في النمو الاقتصادي السنوي في الجانب السلبي، ما يؤدي إلى تباطؤ في النمو ككل خاصة في الربع الثاني. ومن ناحية أخرى، نتوقع أن يحافظ كل من القطاع الحكومي والقطاع الخاص غير النفطي على نموهما المتماسك. وفي الحقيقة، تدل المؤشرات الرئيسية على أداء قوي خلال النصف الأول من العام لقطاعات التشييد والتجزئة والنقل والاتصالات. علاوة على ذلك، حافظ النمو السنوي للقروض المصرفية على مسار تصاعدي متوازن (الشكل 6)، كما أن المسوحات التجارية تدل على تواصل النمو في القطاع الخاص (الشكل 7). وفي ظل متانة معطيات الاقتصاد المحلي من جهة وحالة عدم اليقين بالنسبة لمسار الاقتصاد العالمي من جهة أخرى، فإننا نبقي على تقديراتنا بأن يحقق الناتج الإجمالي الفعلي نمواً بنسبة 4,2 بالمائة للعام 2013.

الشكل 4: إنتاج النفط والناتج الإجمالي الفعلي للنفط

(على أساس سنوي)

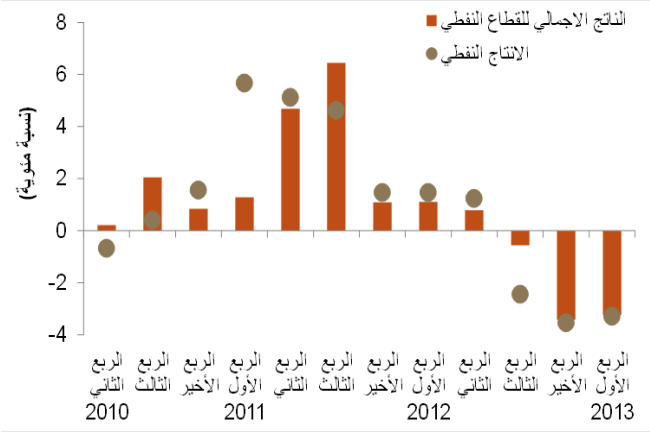

الشكل 5: النمو الربعي للناتج الإجمالي الفعلي

(على أساس سنوي)

الشكل 6: القروض المصرفية إلى القطاع الخاص

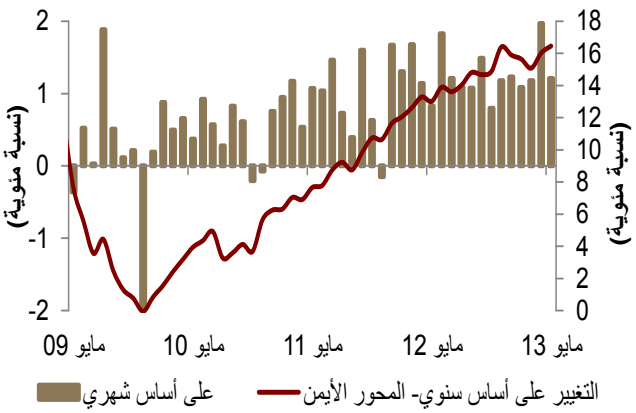

الشكل 7: مؤشر مديري المشتريات

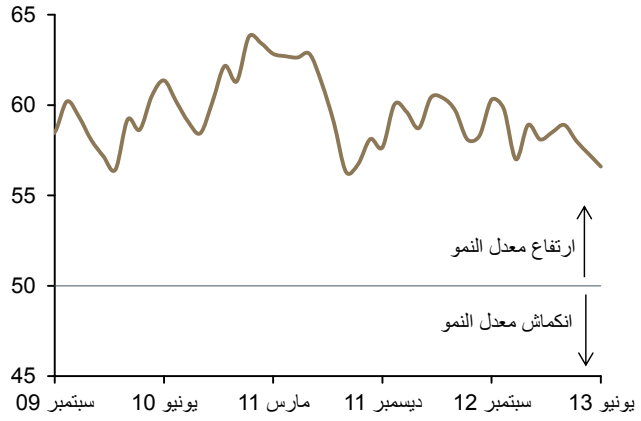

إخلاء المسؤولية

ما لم يشر بخلاف ذلك، لا يسمح إطلاقا بنسخ أي من المعلومات الواردة في هذه النشرة جزئيا أو كليا دون الحصول على أذن تحريري مسبق ومحدد من شركة جدوى للاستثمار.

البيانات المالية الواردة في هذا التقرير تم الحصول عليها من شركة رويترز وشركة بلومبيرغ وشركة تداول ومن مصادر محلية أخرى، ما لم تتم الإشارة لخلاف ذلك.

لقد بذلت شركة جدوى للاستثمار جهدا كبيرا للتحقق من أن محتويات هذه الوثيقة تتسم بالدقة في كافة الأوقات. حيث لا تقدم جدوى أية ضمانات أو ادعاءات أو تعهدات صراحة كانت أم ضمنا، كما أنها لا تتحمل أية مساءلة قانونية مباشرة كانت أم غير مباشرة أو أي مسئولية عن دقة أو اكتمال أو منفعة أي من المعلومات التي تحتويها هذه النشرة. لا تهدف هذه النشرة إلى استخدامها أو التعامل معها بصفة أنها تقدم توصية أو خيار أو مشورة لاتخاذ أي إجراء/إجراءات في المستقبل.